

لإحياء الله أي ملكه وقوله ولأبيه أي لأقصدته خبير والقصد
 التباعد عنه لأحققة الدعاء البولولة هو عبد المقيم بن شعبة
 وكان مجوسيا أو نصرانيا وكان قد جعل عليه سيدة كل يوم مائة درهم
 أجرة صحتة على الجاهل فاشتمل ذلك عليه فقام امرؤومنين ليخفف
 عنه فاستخفا عليه وقال له أتة الله وأحسن إلى مولدك فاشتمله
 اللعين السود واصطنع له خمر له ثم بيستك وجعل مقبضه
 في وسطه وطعن به سدينا عم بعد أن أحمه لصلاة الصبح فقال
 قتلتني القلب وولي بولولة هاربا وطعن ثلاثة عشر جلا حتى
 ذلك وكان مسموما ويقال إن الذي عليه بعضهم بزره فنفعه بها من البر
 وقتل في ذلك اليوم حوالي الكلمات المراد بالموتى الأول والآخر
 والكلمات جمع كلمة وهي القول المأثور كما قال الشافعي وليس المراد هذا وإنما
 المراد الكلام بتمامه لكن لما كان الأول قد فعل عنه والآخر قد عمل بته
 على المحافظة عليهما وترك التسبيح الوسط لأن الشافعي المحافظة عليه
 أو أمير المؤمنين بالمعنى فقوله مبتلا والنظر ان حبه قول الشافعي
 باعتبار ان فيه بركا فلاحسح ان يكون باعتبار خبر الحديث
 والمخروف مع حبه خبر قوله والمعنى فقوله وعلم إلى بحوال الحد باعتبار
 فاعتبار الخطاب ان هاتين الحالتين غير الاحوال الخمسة
 والعترة التي مع انها لا تتم الا بهما بيانها انه اذا لم يكن صاحب فرض
 فللمجد ثلاثة حالات أخذ الثلث والمقاسمة او استاويهما وان كان
 صاحب فرض فللمجد سبعة احوال ثلث الباقي والمقاسمة او استاوي المال
 او يستوي السدس والمقاسمة او يستوي السدس وثلث الباقي
 او يستوي ثلث الباقي والمقاسمة او يستوي الجميع وستأتي أمثلة الجميع
 في الشارح وباعتبار الأفراد الخمسة هي الأربعة وبغوا الأب وهذه =
 الأربعة تزوج لستة لان في الأفراد صوريتين الأفراد الأشقاء والأفراد
 بني الأب انبيسكة بفتح الهمزة وضما من نبا وانبا وياؤه منقلبة
 عن

عن الهمزة بعد ان سكنت تخفيفا والفعل مرفوع الجزية من الناصب
 والجائز وسكن المضارع المرفوع شائع ومندومما يشبهه وقوله
 عن ابن ابي عمير الاحوال والتي تبون النسوة وان كان انما يوتى بها
 في جميع من يعقل للنظم من تقاريع أي تقاضيه وذلك في صور
 مساوات الثلث والسدس او ثلث الباقي للمقاسمة فانه لم يصرف
 لها المؤلف بل لهم من كلامه منسما بحسب الحاجة أي فلا يباقي
 ان المؤلف يفضل بينهما بكلمات قليلة ككلمة بيت مثلا
 والموا وان المقاسمة إلى انما قال ذلك لان ظاهر المقاصد ان المقاسمة
 تكون للمجد في جميع الاحوال قال الاحوال طرف لها وليس ذلك مراد وإنما
 المراد ان المقاسمة لبعض تلك الاحوال والظاهر ان في حال من محذوف
 والمعنى يقاسم الاجرة حال كون المقاسمة معدومة من حمله تلك الاحوال
 والمقاسمة المذكورة لاحاجة لهذا ان قوله انما متعلق بقاسم
 وهو ظاهر عما سيذكره أي من ثلث او سدس فإشارة إلى ان
 على الظنية وعامله يأخذ وثلث السكون اللام غير منحصص والضبط
 بان يزيد العدي على مثليه وهو احد قولنا ثلاثة في التفسير بالمقاسمة
 وعليه قاسمته بالتقسيم والتعبير بالثلث وعليه قاسمته بالفرص
 والتخيير بين التفسيرين ولهذا الخلاف فأيده في انه لو لم يكن لزيد مثلا
 بنصف ما بقي بعد اصحاب الفروض ولم يكن غير الجد والاحوة فيلزم ان
 ميراثه بالفرض يقع الوصية ويأتي ما سبق من العمل فيما ان كان هناك
 بنتا وبنت بن وجد وأي بنصف ما بقي وعليه انه ميراثا بالتقسيم
 نطل الوصية لتلاعبة أي اصحاب التي يقتضيان للمصروف وبالجملة وهو
 ظاهر على نسخة ثم على نسخة هناك فلا يستقيم الوزن الا بأفراد ذواتهم
 في التفسير بالجملة إشارة إلى ان ذوا وان كان مقربا فالمقصود منه
 الجمع وقوله من الزوجين بيان لما يمكن اجتماعه مع الجد من اصحاب
 الفروض عند اهل السنة يرجع لقوله ما ينتفع به ويقابلها ما

انما المقاسمة للمقاسمة انما قال ذلك لان ظاهر المقاصد ان المقاسمة